Cahiers du CREAD n°53, *3ème trimestre 2000, pages 49-55 (arabe).*

احمد بوكابوس*

التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني

يعتبر موضوع تكوين و تأسيس التنظيمات الجمعوية من المواضيع القديمة الحديثة في آن واحد، إذ نشأت هذه التنظيمات في أحضان المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي من خلال تطور البيئة الداخلية لهذه المؤسسات. فكان نتيجة ذلك ظهور منظومة مؤسسات اجتماعية منفصلة عن مؤسسات الدولة، تطالب بالحقوق المدنية توسيع قاعدة الديمقراطية السياسية لتشمل مختلف الطبقات الإجتماعية.

فقامت هذه الأخيرة بأدوار أساسية في مجال السياسات الاجتماعية على اعتبارأنها عامل من عوامل شد أعضاء المجتمع الى و في مواقعهم الاجتماعية، وكذا العمل على توصيل خدماتها إليهم من أجل تخفيف الفوارق الناتجة عن سوء توزيع الثروة في المجتمع. بالمساهمة في إعدادهم للمشاركة في إدارة و تنظيم المجتمع الذي يعيشون فيه.

لذلك تعتبر هذه التنظيمات بمثابة نتاج للحركات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الغربية.

أما ظهور هذه التنظيمات في مجتمعاتنا فقد ظهرت في مرحلتين متتاليتين

1- المرحلة الأولى

عملت الدول المستعمرة في هذه المرحلة على نقل هذه التنظيمات إلى مستعمراتها و شجعتها في أواسط جالياتها المختلفة التي كان يتشكل منها مجتمع المعمرين، على إعتبار أنها إمتداد لمجتمعاتها. فحرصت على جعل هذه الجاليات تساير ما يحدث في أوطانها من تغير، سواء على مستوى التنظيمات أو القوانين...الخ.

أما ما كان مشجعا من هذه التنظيمات وسط مجتمع الأهالي، فكان موجها لخدمة الأغراض الاستعمارية الى جانب تجريده من مضمونه الديمقراطي. فأطلقت اليد للجاليات المختلفة، لإنشاء و تأسيس التنظيمات الجمعوية خاصة ما تعلق منها بالنشاط التبشيري، تحت غطاء النشاط الخيري، فأدى ذلك الى تحريك رغبة التنظيم لدى الأهالي، لمواجهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و خاصة مشكلة الفقر، و الجهل و الأمراض، و كذا مواجهة المد التبشيري في أوساط الفقراء.

ففي مصر تكونت الجمعية الخيرية الاسلامية الأولى سنة 1878 لتقديم الدعم المادي و المعنوي للفقراء، و كذا إنشاء المدارس التعليمية لأبنائهم، و أنشئت الجمعية الخيرية الثانية عام 1892، و كان من ضمن ما تهدف إليه محاربة الأساليب و الطرق التي

تتبعها الجمعيات التبشيرية لإغراء الفقراء، و الضعفاء من المسلمين. كالجمعيات الخيرية الفرنسية و النمساوية...الخ.

أما في بلاد الشام فقد أنشئت أول جمعية سنة 1847، و هي الجمعية السورية للآداب و العلوم، و كان يرأس هذه التنظيمات في الغالب مبشرون أجانب، و لكنهم يعترفون أن إنشاء هذه التنظيمات كان تحت إلحاح الأهالي الذين كانوا يعتبرون هذه التنظيمات جديدة عليهم، إلى جانب محدودية إمكانياتهم المادية و التنظيمية ففضلوا بذلك خبرة و تجربة الأجانب في انتظار تهيئة الظروف الملائمة لإدارة و تسيير هذه التنظيمات.

أما تونس فقد أنشئت أولى التنظيمات فيها سنة 1874 عند صدور الأمر المؤرخ في 19 مارس 1874، الذي يسمح بإنشاء التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي و الخيري. و بعد هذا التاريخ تكونت جمعيات عديدة كالمهتمة بالفلاحة، و الصناعة التقليدية و كانت هذه التنظيمات تتبع في إدارة شؤونها أسلوب تنظيمات الجاليات الأجنبية خاصة الجوانب التنظيمية و المادية و البشرية.

و هكذا يلاحظ أن نشأة، أو بداية تأسيس هذه التنظيمات بمعناها الحديث، قد شرع فيه مع بداية القرن التاسع عشر تحت تأثير متغيرات سياسية اقتصادية و إجتماعية ثقافية، أفرزتها حركية الجاليات الأوربية في إطار تنظيماتها المختلفة و كذا رغبة المجتمع المحلي في إعادة تنظيم مؤسساته التقليدية، حتى تتمكن من الاستجابة أو على الأقل المسايرة لكل تغيير أو تطور على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

2 - المرحلة الثانية

بعد استقلال هذه المجتمعات عملت أنظمتها و منذ البداية على تأميم البنية التنظيمية للمؤسسات غير الحكومية، بل و أدخلتها في حكم (استرجاع أملاك الدولة) و حل محل الموظفين الأجانب موظفون حكوميون لإدارة و تسيير تلك التنظيمات دون مراعاة لخصوصياتها، و لكن الأخطر في عملية التأميم هو بقاء العلاقات بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في فترة الاستعمار و المتمثلة في عملية الاحتواء و الهيمنة على مختلف التنظيمات مهما كان نوعها.

و لعل وضعية المجتمع الجزائري تعبر بشكل أوضح عن هذه الحالة، فإذا كان منشأ هذه التنظيمات يعود إلى سنة 1901 و ما يليها، فالتنظيمات المؤسساتية ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي و التربوي و الثقافي بالمفهوم الحديث، بقيت تراوح مكانها بعد الاستقلال، و ما أنشئ أو أسس منها بقي محصورا في أنشطة محدودة كالجمعيات الموسيقية و غيرها، لأن الأجهزة التنفيذية(للدولة) آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و الثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، و تعتبر من المهام الأساسية له. فأنشئت مؤسسات أو تنظيمات بالمقاس و إعتبرت قادرة و ناجحة في تأدية المهام التنموية الموكولة إليها، و تبع ذلك عملية فرز بطاقي (كالانتماء للحزب) أو الانتماء الإيديولوجي (موالى - معارض). لكل من أوكلت له مهمة الإشراف على هذه التنظيمات.

فأقصيت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأن (الدولة) كانت ترى آنذاك أي المجتمع لم يصل بعد الى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه، عن طريق تأسيس و إنشاء منظمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تخدم مصالحه و من جراء ذلك عف روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية

والثقافية و التربوية، و بحكم هذا التوجه المشروط بإنضواء والاحتواء لأي تنظيم، أحجم ذوو الكفاءات و القدرة على التأطير الاجتماعي و الثقافي عن المشاركة، حتى و إن كانت عملية الفرز لم تظلمهم.

لقد كان يظهر للملاحظ لحركية المجتمع الجزائري قبل 1989 أن مختلف الفئات الاجتماعية و الشرائح الشبانية، منضوية و مؤطرة في تنظيمات اجتماعية اقتصادية، و ثقافية تربوية ... الخ.

إلا أن ما لم يظهر بوضوح، هو أن التشكيلة الاجتماعية الثقافية للمنتمين لهذه التنظيمات، لم تكن متجانسة و لا موحدة الأهداف - رغم أن أهداف مثل هذه التنظيمات يفترض أن تكون محددة - بل كانت مشكلة من شتات متناقض كل يخدم أهدافه الخاصة، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية. كلما تهيأت الظروف لذلك و بدت سنة 1989 كإكتشاف عظيم في مجال التنظيمات المجتمع المدني.

فالمجتمع الجزائري لم يعرف ظاهرة اجتماعية ذات سرعة في الانتشار والاتساع، مثل ظاهرة تكوين و تأسيس تنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها. و ما يؤكد ما قلناه هو الخطاب السياسي المكرر في مختلف المناسبات، و الذي عملت مختلف أجهزة الدولة على ترديده كآخر ما تبقى لديها من مثيرات الشعور العام في مختلف الأوساط الاجتماعية، و نشطت في هذا الشأن كل الفئات الاجتماعية المطالبة بالالتفات إليها و الاهتمام بها، تلبية لطلب التنظيم : إن أرادت أن تنال الحضوة و الاهتمام من الدولة فظهرت تنظيمات جمعوية، فاقت في طروحاتها و طموحاتها أهداف الأحزاب السياسية[1] وأدى هذا التزاحم إلى ظهور تنظيمات (مطالب و مصالح) و تنظيمات (تصويغ و تجميع) أكثر منها جمعيات مشاركة و مساهمة في بناء المجتمع المدني.

و هذا ما أدى بالدولة إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة، و تكليف جهات عديدة لتوزيعها على من نظموا أنفسهم أو انتظموا، و أصبح التنظيم الواحد يستفيد من عدة جهات[2].

فأجتهدت بعض الوزارات المكلفة بالدعم المالي لهذه التنظيمات بوضع بعض الشروط : كالبرنامج التعاقدي (CONTRAT PROGRAMME) الذي وضعته وزارة الشباب و الرياضة لكل من يرغب في الحصول على دعم مالي، و نشرت بلاغات في الصحف الوطنية[3]. و رغم ذلك نلاحظ عدم التقيد بالشروط المطلوبة.

و الجدول التالي يظهر لنا نوعية المستفيدين من الدعم المالي لسنة :1993.

طبيعة النشاط	التكرار	النسبة
الترفية العلمي الثقافي	09	% 78
إجتماعي تربوي	20	% 12.98
ضبط النشاط	**التكرار**	**النسبة المئوية**
ثقافي فني	06	3.93
كشفي	02	1.30
ديني ثقافي	04	2.61
سياسي (شباني)	08	5.22
مهني	11	7.19
رياضي	57	37.26
حزبي	01	0.65
مهني	03	1.97
أخرى	32	20.91
المجموع	153	100

يلاحظ من الجدول أن طالبي الدعم المالي بناء على عقد البرنامج، لم يلتزموا بما حدد في البلاغات المنشورة، و عقد البرنامج و هو ما أظهر وجود بعض النشاطات المهنية و الحرفية ضمن طالبي الدعم، كذلك نلاحظ وجود دعم مالي لبعض الصحف.

و هكذا يبدوا عدم التحكم في عملية توزيع الدعم على هذه التنظيمات، و إذا كان الجدول يظهر طبيعة التنظيمات التي استفادت فعلا من الدعم.

فإن عدد الطلبات المرفوضة تثير الاستغراب من حيث طلب مقدميها إذ طلب بعضهم أموالا للبناء، أو للسفر، و حتى بعض الوكالات السياحية الخاصة، نجدها ضمن من يطلب الدعم كتنظيمات جمعوية[4].

إن إنشاء و تكوين الجمعيات لا يهد ف إلى تحصيل منافع آتية مؤقتة، بل يقوم من أجل دعم نشاط المؤسسة الاجتماعية الأساسية التي لم تعد قادرة على تلبية الطلب الاجتماعي المتنوع و المتزايد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثل ا: يساهم القطاع غير الهادف إلى الربح في الدخل القومي بنسبة معتبرة .. الى جانب إحداث 10 % من مناصب الشغل، كما تنفذ تنظيمات المجتمع المدني، سياسات و برامج تعاقدية بكفاءة عالية.

لذلك تعقد الآمال على هذه التنظيمات بإعتبارها نشاطا تطوعيا في لعب أدوار مهمة في مواجهة أزمة المشاركة و المساهمة، في إدارة شؤون المجتمع.

إلا أنه يلاحظ على بنية هذه التنظيمات في مجتمعاتنا، أنها لازالت في مرحلة التأسيس والتكوين، و يصعب التنبوء بمستقبلها، فدولنا لا زالت مترددة إتجاه المجتمع المدني، رغم الإلحاح على أهميتها في الخطابات الرسمية.

3 - المجتمع المدني

ماذا يعني المجتمع المدني كمفهوم ؟

هل هو مجموع التنظيمات أم هو شيء آخر؟ يرى (هيجل): أن المجتمع المدني يتكون من التنظيمات و النشاطات التي يقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطاري العائلة و الدولة، أي يتموقع هذا المجتمع بين الأسرة و الدولة. و دون الدخول في

تفاصيل - ذلك لأننا أشرنا الى منشأ هذه .التنظيمات - فهي التي تمثل ضمان و إستمرار هذا المجتمع عن طريق تكريس نشاطاتها في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية و الأدبية، و الثقافية وسط المجتمع كله بما في ذلك قطاعات الدولة و الأحزاب.

إن المجتمع المدني بتنظيماته صار ضامنا للديمقراطية و التنمية بما يقوم به

من مراقبة و متابعة لكافة أنشطة الدولة و المجتمع. كما أن المنظمات الدولية هي الأخرى أصبحت تطالب الدول بأن تأخذ بعين الاعتبار في برامجها الخاصة بالتنمية، و تشارك هذه التنظيمات في العملية، فأهمية هذه التنظيمات تكمن في الدور الذي تؤديه سواء بالنسبة للدولة أو المجتمع، و هو ما يجعل مؤسسات المجتمع المدني محتواة في التنظيم الجمعوي بكيفية أو بأخرى. أما من جهة نظرة المجتمع الى خدمات هذه التنظيمات فلا يزال يرى فيها، عدم القدرة على تلبية حاجاته المتنامية و المتزايدة باستمرار ... من صحة و تعليم... الخ. لأنه إعتاد الحصول عليها من طرف الدولة فيما مضى، لذلك علينا أن نعيد النظر في بعض مفاهيمنا عن النشاط الاجتماعي الغير الهادف الى الربح، و ذلك عن طريق الدراسات الجادة و الهادفة، الى إظهار أهمية أداءات هذا القطاع و إدراج ذلك في المؤسسة التربوية لغرس مفهوم مبدأ المشاركة في إدارة شؤون المجتمع المدني لدى النشئ، لعلنا نتجاوز أزمة الثقة و الإتكالية ... وإلا يثبت العكس.

المراجع

سعيد سليمان, كمال نجيب, دور المنظمات غير الحكومية في تدعيم استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1996, ص 167.

أماني قنديل, (في الديمقراطية) الكتاب الثاني, مركز دراسات التنمية السياسية والدولية, فيفري 1992, ص53.

المرجع السابق, ص167.

حلمي أحمد شلبي, فصول من تاريخ حركة الإصلاح الإجتماعي في مصر, مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ,1988, ص43.

محمود حسن, مقدمة الخدمة الاجتماعية, ذات السلاسل, الكويت, دون تاريخ, ص 110

بطرس البستاني, الجمعية السورية للعلوم والفنون 1847/ 1852, دار الحمراء, بيروت 1990 ص12.

رضا الغول، الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال، الهياكل و الوظائف شهادة الكفاءة في البحث)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع، تونس 1993، رسالة غير منشورة، ص 167.

سعيد سليمان و آخرون، مرجع سابق، ص 167.

أماني قنديل، مرجع سابق ص 53.

عبد الناصر جابي، النظام السياسي الجزائري : المجتمع المدني بين الأزمة و الإنتقال في (وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي) ندوة معهد الدراسات عبر الإقليمية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا و آسيا الوسطى (برنستن) دار تبوقال، الدار البيضاء 1998، ص 199 الى 218.

عبد الله حمودي، المجتمع المدني في المغرب العربي تجارب نظريات و أوهام، نفس المرجع ص 223.

الهوامش

---

* أستاذ مكلف الدروس بالمعهد الوطني للتكوين العالي لإطارات الشباب ، الجزائر .

[1] يمكن التأكد من ذلك في رؤساء بعض التنظيمات التي اختيرت للعضوية في المجلس الوطني الانتقالي

[2] صارت هذه الاستفادات كحق مكتب تطالب به الجمعيات,دون أن تحدد لنفسها تمويلا ذاتيا بديلا

[3] نشرت وزارة الشباب والرياضة بلاغا في صحيفتي المساء يوم: 91/06/29/28 و **HORIZON** وفي: 91/06/30 تحدد فيه شروط لاستفادة من الاستتفادة من الدعم المالي الموجه للجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب

[4] محضر رقم 09 جلسة يوم 18/ 12 / 93 للجنة المكلفة بتوزيع اعتمادات الدعم المالي .مجمل الردود على الطلبات غير المستوفية للشروط.